



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

رئيس أركان جديد لدى العدو: اشكاليات وتداعيات

1 - مدخل:

يغادر اللواء افيف كوخافي منصبه كرئيس لأركان جيش العدو وهو يضع على طاولة من سيخلفه تحديات ومشاكل كبيرة فيما تتسع فجوة ثقة الجمهور الإسرائيلي بجيشه الذي كان في الماضي، بحسب الدعايات والشائعات، لا يقهر. وبالتالي بدأت المنظومة الأمنية الاستعداد لاختيار خليفة له في المنصب العسكري الأهم في كيان الاحتلال، بعد انتهاء العام الإضافي لكوخافي الذي منحه إياه حكومة "بينيت-لابيد" فور تشكّلها العام الماضي. وبرغم رغبة كوخافي بالتمديد له عاماً آخر، تحت ذريعة الوضع السياسي غير المستقر قبل مغادرة الحكومة الحالية، فقد دار الحديث عن ثلاثة مرشحين لخلافته في منصبه. وكوخافي الذي سيغادر هيئة الأركان بداية العام المقبل، يشعر بخيبة كبيرة؛ إذ لم يستطع تقديم صورة انتصار واحدة تؤهله للسير في طريق السياسة بعد انتهاء مشواره العسكري، وهو يحمل صوراً لخيبات أمل كبيرة تجسّدت في خسارته معركة "سيف القدس". وبالتالي فإنه يغادر منصبه وهو يضع على طاولة من سيخلفه تحديات كبيرة مستعصية، تتعلق بجبهات القتال التي يزداد تعقيدها وعنفها يوماً بعد يوم، فيما يتواصل اتساع فجوة ثقة الجمهور الإسرائيلي بجيشه، وسط تراجع في الدافع القتالي لدى اغلب المجنّدين، وهروبهم من وحدات النخبة الميدانية إلى النخب الإلكترونية.

خليفة كوخافي ورئيس هيئة الأركان الثالث والعشرين في تاريخ كيان الاحتلال بدأ الإعداد لاختياره من قبل وزير الأمن في الحكومة الإسرائيلية الانتقالية بيني غانتس، وسط تجاذبات سياسية على خلفية علاقة المرشحين بالمستوى السياسي والمعارضة، وخاصة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو. وفي السياق أكدت مصادر صحفية إسرائيلية بأن وزير الامن الإسرائيلي بيني غانتس اتخذ قراره بشأن تعيين رئيس أركان جديد للجيش الإسرائيلي، خلفاً لرئيس الأركان المنتهية ولايته العماد كوخافي الذي تنتهي ولايته في كانون الثاني المقبل بعد 4 سنوات في منصبه (مُدّد له سنة واحدة). وقد أتى التعيين بعد أشهر من المداولات فشل خلالها

رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو في عرقله هذا المسار، عبر الضغط السياسي وطرح إشكالات قانونية حول صلاحية حكومة انتقالية في تعيين شخصية بهذا المستوى على رأس المؤسسة العسكرية. إلا أن المسألة حُسمت على غير ما كان يأمل نتنياهو عبر تأكيد الجهات المختصة بأن الحكومة تملك هذه الصلاحية.

2 - اللواء بريك يحذر وينتقد:

مفوض شكاوي الجنود السابق في جيش العدو اللواء في الاحتياط يتسحاق بريك، وجه انتقادات كثيرة ولاذعة لوزير الأمن بيني غانتس واتهمه بالفشل وسوء الإدارة، وقال في هذا المجال: " في اختبار النتيجة تحملت "إدارة الجيش الإسرائيلي" اليوم جميع الانتقادات، إنها إدارة فاشلة تُلقى بالمسؤولية على مديريها شخصياً عن عدم جهوزية "الجيش الإسرائيلي" للحرب، وهو وضع سيكبدنا خسائر فادحة في الحرب متعددة الميادين المقبلة، فلو كانت شركات مدنية تُدار بهذه الطريقة لكانت قد انهارت منذ وقت طويل، هذا ليس أقل من سرقة ثقة الجمهور، ووزير الأمن مسؤول أيضاً عن هذا الوضع الخطير". وتابع يقول: "إنه ليس الرجل الذي يجب أن يقدم توصية للحكومة بشأن رئيس الأركان المقبل، فادعاء بيني غانتس الذي قدمه للمستشارة القانونية بأن عدم الاتفاق على رئيس الأركان الجديد خلال الحكومة المؤقتة سيضر بجهوزية الجيش لا فائدة منه. وزير الأمن الذي له دور كبير في الحالة الكئيبة للجيش لن يستطع أن يكون موضوعياً في اختيار رئيس الأركان المقبل، لذلك يجب عليه الامتناع عن التوصية بمرشحه للحكومة وترك الأمر للجنة موضوعية للنظر في الأمر، ويجب تشكيل اللجنة بموجب القانون وهي تقدم توصياتها إلى الحكومة". وتابع: " يمكن تقديم عدد من المرشحين إلى الحكومة مع التأكيد أو التركيز على أهم المعايير اللازمة للنهوض بالجيش في هذا الوقت، ووفقاً لترجيح هذه المعايير لكل مرشح، تُوصي اللجنة الحكومة بالمرشح المفضل من ناحيتها، وستناقش اللجنة الحكومية جميع المرشحين وتتخذ قراراً بشأن رئيس الأركان القادم". ورأى بريك أنه "بالإضافة إلى القدرات القيادية والعملياتية لرئيس الأركان القادم، مطلوب منه أيضاً امتلاك المهارات للتعامل بشكل صحيح مع إدارة الجيش والثقافة التنظيمية الفاسدة التي قادت حتى الآن إلى تجاوز جميع الخطوط الحمر، وهي أهم أسباب التدهور الشديد في الجيش، وبدون معالجة شاملة للمكونين المذكورين سوف يستمر "الجيش الإسرائيلي" في التدهور. وخلص بريك للاستنتاج بالقول: "من غير المعقول أن تستمر العملية كما هي منذ سنوات عديدة،

حيث يكون وزير الأمن هو الوحيد الذي يمكنه إحضار اسم مرشح لمنصب رئيس الأركان لموافقة الحكومة عليه في عملية غير سليمة"، كما ذكر مراقب الدولة في تقريره، انه في عام 2010 وجهت انتقادات شديدة لطريقة تعيين رؤساء أركان "الجيش الإسرائيلي".

وكتب بريك أن فحص إجراءات تعيين كبار الضباط في "الجيش الإسرائيلي" كشف عن نتائج خطيرة، واتضح أن من يتحملون المسؤولية القصوى عن أمن الدولة، رئيس الأركان وقادة الجيش الإسرائيلي - لا يتم تعيينهم في مناصبهم وفق معايير واضحة. بل تم تعيين رئيس الأركان بناء على توصية من وزير الامن وفق معايير شخصية يضعها الوزير لنفسه، ولا توجد عملية مؤسسية، فكل شيء يتم في الظلام، في استشارة سرية ومجهولة بين وزير الامن ورئيس الوزراء ورئيس الأركان ورؤساء الأركان والجنرالات السابقين ولا يتم توثيق أو تسجيل أي شيء في عملية التعيين. بالتالي، بحسب بريك، من الضروري أن تكون هناك قوانين ومعايير واضحة لهذه المسألة، بما في ذلك مدة ولاية رئيس الأركان، ومتى يتم اتخاذ قرار بشأن التعيين، وشفافية العملية وتوثيقها. أما في الوقت الحاضر، بحسب بريك، تؤدي هذه العملية المضللة لانتخاب رئيس الأركان إلى وضع صديق يجلب صديق، والانتماء إلى مجموعة أصبح هو العامل الحاسم في التعيين وليس بالضرورة ملاءمة الضابط المناسب لرئاسة الأركان، فعلى مر السنين أصبحت الحكومة بمثابة ختم مطاطي لأهواء وزير الامن هذا أو ذاك الذي لا يتصرف وفقاً لمعايير راسخة ولا من دوافع موضوعية في أهم تعيين في مجال الأمن القومي". ويتابع: " لا داعي لأي عجلة أو ضرورة ملحة لاختيار رئيس الأركان القادم، ومن الممكن تمديد ولاية رئيس الأركان أفياف كوخافي لعدة أشهر إذا لزم الأمر، فرئيس الوزراء ووزير الامن اللذان سيتم تعيينهما في الانتخابات المقبلة هما اللذان سيعملان مع رئيس الأركان الجديد؛ وهما من يجب أن ينتخبه".

3 - ثلاثة جنرالات وثلاثة مفاهيم:

في كل محطة يتم فيها تعيين رئيس جديد لأركان جيش العدو، تتم مقارنة الأمر في إسرائيل وخارجها من زاويتين: الأولى تتمحور حول شخصيته وماضيه العسكري ومفاهيمه العملية إضافة إلى محطات بارزة في سيرته العسكرية، والثانية حول مفاهيمه العملية وخياراته إزاء التحديات التي يواجهها العدو وجيشه على المستوى العملي في البيئة الإقليمية المحيطة بكيان العدو. فعلى ارض الواقع كان هناك ثلاثة جنرالات

مطروحة اسماؤهم لتولي منصب رئاسة الأركان في الفترة الأخيرة وهم: إيال زمير، نائب رئيس أركان الجيش السابق الذي يعمل حالياً كزميل باحث في مركز أبحاث في واشنطن؛ وهرتسي هليفي، نائب رئيس الأركان؛ ويوثيل ستريك، القائد السابق للقوات البرية التابعة للجيش، ويعمل أيضاً كزميل باحث في مركز أبحاث آخر في واشنطن. وبموجب القانون، يجب فحص المرشحين لمنصب رئيس الأركان، وكذلك المناصب العليا الأخرى مثل مفوض الشرطة ومحافظ بنك إسرائيل، من قبل اللجنة الاستشارية للتعيينات العليا. وبعد ذلك، يتم تثبيت المرشح إثر التصويت في مجلس الوزراء. وكان مكتب غانتس قد أعلن أنه سيتحدث إلى الجنرالات الثلاثة من أجل "التحقق من استعدادهم للترشح للمنصب، والاستماع إلى رأيهم حول كيفية رؤيتهم للجيش الإسرائيلي في السنوات المقبلة ودور رئيس الأركان." ويُعتقد أن سبب الإعلان في وقت أبكر من المعتاد عن التعيينات يتعلق بالحكومة الإسرائيلية غير المستقرة والتي فقدت عضواً آخرًا في الائتلاف. ووفقاً لإذاعة "كان" العامة، كان لابد أن يرشح غانتس خلفاً لكوخافي في غضون ثلاثة أسابيع، مما يضمن له، في حال انهيار الحكومة، وجود قائد جديد للجيش. ويعتقد، بالمقارنة مع المرشحين الآخرين، أن هاليفي هو المرشح الأوفر حظاً. وكان هاليفي وكوخافي قد بدأ مسيرتهما العسكرية في وحدة المظليين نفسها، وبعد ذلك خدم كلاهما كرئيسين لمديرية المخابرات العسكرية (أمان) في الجيش الإسرائيلي. وقبل أن يشغل منصب نائب رئيس الأركان، كان هليفي (54 عاماً)، قائداً للقيادة الجنوبية لجيش العدو حيث أشرف على عدة معارك مع الفلسطينيين في قطاع غزة في عامي 2018 و2019.

ضمن هذه الأجواء المضطربة، تبرز المعزوفة المتكررة التي تواكب تعيين كل رئيس أركان في كيان الاحتلال وهي محاولة تقديمه كما لو أنه يملك الحل السحري، ويتمتع بمواصفات هوليوودية استثنائية. إلا أن النتيجة التي تكررت في أكثر من محطة في العقود الأخيرة الماضية، هي أن التهديدات والتحديات التي يواجهها هذا الشخص في بداية ولايته تواكبه في السنوات الثلاث أو الأربع التي يقضيها رئيساً للأركان، ثم يُسلم خلفه واقعاً استراتيجياً وعملياتياً أشد خطورة وتراجعاً مما كان استلمه. وهذا ما حصل مع كوخافي، وقبله مع سلفه غادي إيزنكوت الذي توعد في الجلسة الأولى لهيئة أركان الجيش، في شباط/فبراير 2019، بتقليص الهوة النوعية التي، بعكس ما وعده وتمناه، ازدادت اتساعاً خلال ولايته، وصولاً إلى الإقرار بأن إسرائيل باتت تواجه بيئة إقليمية ودولية وعملياتية أشد خطورة مما كان عليه الأمر قبل سنوات.

المرشح الافتراضي الثاني لمنصب رئاسة الأركان هو الجنرال إيال زامير ٥٦ عاماً، الذي كان قد شغل سابقاً منصب قائد القيادة الجنوبية، والسكرتير العسكري لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ويعدّ صاحب المبادرة في تحويل إدارة القوات البرية من الإطار الكلاسيكي إلى الإطار الرقمي، وهي منظومة تبلغ كلفتها مليار دولار، تربط بين الدبابات وجنود المشاة والقيادة العسكرية عبر أنظمة تكنولوجية متطورة، تؤدّي إلى رفع المستوى القتالي في الميدان. وقد دخل إصدار جديد من هذا النظام في عام 2017، واستخدمه جيش الاحتلال في الضفة، وزعم أنّه مكّنه من إحباط عدد من العمليات الفدائية الفلسطينية.

تصفه وسائل الإعلام العبرية بأنّه "صاحب خبرة قيادية واسعة" في الضفة الغربية والجهة الشمالية، وقد تنقل في مواقعها العسكرية القتالية من لواء "المظليين" إلى "غولاني"، حتى وصل إلى قيادة المنطقة الجنوبية بعد انتهاء حرب غزة في عام 2014، وهو من الداعين إلى فكرة إقامة "الجدار تحت الأرض" شرق قطاع غزة، وأنشأ وحدة عسكرية خاصة للكشف عن الأنفاق والعتور عليها.

يعدّ زامير مرشح نتنياهو لرئاسة الأركان، ويعتبره من الشخصيات الموثوقة، وقد قدّمه ليكون نائب رئيس الأركان، على الرغم من أنّه يعدّ أصغر أعضاء هيئة الأركان سنّاً.

على مستوى غزة: يرى زامير أنّ تغيير الواقع في قطاع غزة غير قابل للتحقق، نظراً إلى ثمنه الكبير، على الرغم من "قدرة الجيش على تحقيق ذلك من الناحية العملية"، وهو يرى أهمية وضرورة بناء الجدار تحت الأرض حول قطاع غزة مهما كلف الأمر. هو يدعم التوصل إلى تسوية مع حركة "حماس" في غزة، سواء كانت طويلة أم قصيرة، بهدف إبعاد شبح الحرب قدر الإمكان، ويرى أنّ الوقت المناسب للحرب يكون بعد إتمام بناء الجدار تحت الأرض على حدود القطاع، ويرى أنّ أهداف الحرب يجب أن تكون إضعاف المقاومة في غزة وعدم التورط في وحل غزة. وينسب إليه أنّه أعدّ جملة من الخطط العملياتية القتالية لاستخدامها في أي عدوان على المقاومة في غزة.

على مستوى لبنان: في حال اختياره رئيساً لأركان جيش الاحتلال، كان سيكون ثاني رئيس أركان لم يخض حرب لبنان الأولى عام 1982. ومؤخراً جدّد مواقفه تجاه لبنان بالقول إنّه يرى أنّ حرب تموز 2006 جلبت معها "ردعاً عميقاً واستمراراً للهدوء، لكنّ المشكلة في لبنان لم تنته بعد، وحزب الله يواصل تكثيف قدراته وتحسينها. يجب أن نستمر في تعلم دروس الحرب، فنحن في الجيش سنذهب إلى كل معركة نكون جاهزين

لها في أي لحظة وفي أي ساحة بقدرات تفاجئ الطرف الآخر، وسيدفع حزب الله ودولة لبنان ثمناً باهظاً... السلاح السري للجيش الإسرائيلي لم يعد دبابة قوية ومتطورة أو طائرة متطورة." المرشح الافتراضي الثالث هو الجنرال يوئيل ستريك 56 عاماً: وهو القائد السابق للقوات البرية في "جيش" الاحتلال، وسبق له أن تولى منصب قائد القيادة الشمالية، وقائد قيادة الجبهة الداخلية، ورئيس قسم العمليات في "الجيش" الإسرائيلي .

على مستوى غزة، يرى ستريك أنّ عملية عسكرية في قطاع غزة ستكون لها تبعات في الضفة الغربية وفي لبنان وإيران، وأنّ المقاومة اليوم باتت تمتلك أدوات يمكنها أن تعرقل أداء الدولة بشكل خطير عبر استهداف مكثف للجبهة الداخلية، ويرى أنّ هناك فرقاً بين معركة الردع ومعركة الاستئصال؛ فالأولى لا يستخدم فيها ذراع البر، والثانية يستطيع حسمها سلاح البر، لكن بثمن كبير. ويوضح موقفه من حرب على غزة في الوقت الحالي بالقول: "ينبغي تنسيق التوقعات. ماذا سيحدث عندما يتقرر شنّ اجتياح داخل غزة؟ فالقضاء على حماس لن يكون مقابل صفر إصابات. وإذا لم نكن مستعدين لدفع ثمن، فلن تكون هناك إنجازات. ومطالب الجمهور منّا لا تغضبني، لكنها تستوجب الإيضاح. وهناك صعوبة في تهيئة الرأي العام لمواجهة الواقع، وضمن ذلك إمكانية إطلاق آلاف القذائف الصاروخية على الجبهة الداخلية."

على مستوى لبنان: يرى أنّ الحرب مع لبنان غير ضرورية خلال الفترة الحالية، وأنّه خلال الحرب المقبلة يجب أن لا يكون هناك حاجة إلى استخدام الذراع البرية كعنصر أساسي لتحقيق الردع، إذ يمكن تحقيق ذلك بأدوات أخرى، موضحاً رؤيته بالقول: "السؤال هو ما الذي تريد تحقيقه؟ القضاء على قوات الرضوان (قوات النخبة في حزب الله)؟ ينبغي تنفيذ ذلك بشكل فتّاك، بحيث تجرّد العدو من قدراته. ودعنا نرّ حزب الله بعد أن يفقد آلاف المقاتلين، ومخزون الصواريخ، وأنظمة استراتيجية."

في المحصلة، إنّ عملية اختيار رئيس هيئة الأركان في الوقت الحالي دخلت المعتزك السياسي بعيداً عن المهنية، إذ يرغب بيني غانتس في تعيين هليفي المقرّب منه، فيما يرغب رئيس المعارضة نتنياهو في تعيين شخصيته المدللة إيال زمير، مع العلم بأنّ هذا المنصب العسكري يبقى دائماً رهينة لرغبة المستوى السياسي، وتتركز مهمته على تطوير الجيش وإعداد الخطط العسكرية التي لا تتفّذ من دون موافقة المستوى السياسي.

4 - من هو رئيس الأركان الجديد؟

"يواجه الرئيس المقبل لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال هرتسي هليفي، مهمة مستحيلة تقريباً هي إزاحة دفة سفينة "التايتانيك" ومنع إصطدامها بالجليد". هذه هي الخلاصة التي توصل إليها القائد السابق للكليات العسكرية "الإسرائيلية" الجنرال يتسحاق بريك، في مقالة نشرها في موقع "N12" ويضيف بريك " (...) الوضع داخل الجيش، كما يبدو اليوم، سيدفع إسرائيل إلى كارثة قومية كبيرة جداً في المعركة المقبلة. على رئيس هيئة الأركان المقبل تمييز نفسه من عادات من سبقوه، إذ من الممكن أن تكون أفكارهم ممتازة، إلا إن الجيش تراجع إلى وضع لن يستطيع تطبيق هذه الأفكار فيه.

ولد هرتسي هاليفي في القدس عام 1967 لعائلة متدينة، تلقى تعليمه في المدرسة الدينية الثانوية «ميلفارب»، وفي عام 1985 دخل في الجيش الإسرائيلي ضمن وحدة ناحال (الشباب الطلائعي) في كيبوتس شمال إسرائيل، ثم تطوع في كتيبة المظليين المحمولة جواً ضمن لواء ناحال. يمتلك جذوراً "عميقة" في الصهيونية الدينية، لكنه لا يرتدي "الكيبا"، ولا يظهر تعليمه الديني. وهو دائم الاقتباس من أقوال الحاخامات اليهود القدامى. انطوائي ويفتقر إلى الكاريزما.

في عام 1992 تم تعيينه قائداً لكتيبة المظليين في لواء المظليين «عورف»، وفي هذه الفترة شغل منصب قائد موقع التمركز لدى وحدة ربحان العسكرية في أقصى شمال جنوب لبنان. كما عين هليفي كقائد مفرزة من التدريب في وحدة قيادة الأركان «سيريت متكال»، وتدرج في المناصب في وحدة قيادة الأركان إلى أن وصل ليعين نائباً لقائدها، وقد شارك في عدد من العمليات أبرزها عملية «اللدغة السامة» التي اختطف فيها القيادي في حزب الله «مصطفى الديراني»، فيما شارك في محاولة انقاذ الجندي الإسرائيلي الأسير «نحشون فاكسمان» في العام 1994 التي انتهت بمقتل الجندي مع قائد الوحدة الصهيونية المهاجمة وجرح جنود آخرين واستشهاد الخلية الأسيرة.

منذ العام 2001 وحتى العام 2004 عمل هليفي كمسؤول في وحدة هيئة الأركان «سيريت ميتكال»، ومن العام 2005 وحتى العام 2007 عين قائداً للواء «مناشيه» العاملة قرب جنين، ومن أغسطس/آب 2007 حتى أغسطس/آب 2009 عين قائداً للواء المظليين.

شارك هليفي في عملية «الرصاص المصبوب» 2009/2008 وكان حينها قائداً للواء المظليين ومسؤولاً مساعداً في كتيبة المدرعات، وقد كان يتولى مسؤولية المعارك في شمال قطاع غزة وخاصة بيت حانون وبيت لاهيا ومنطقة العطاطرة، وكانت مهمته الرئيسية حينها الوصول للمناطق التي تنطلق منها الصواريخ.

بين عامي 2009 - 2011 شغل منصب رئيس قسم العمليات التشغيلية في وحدة MI المتخصصة بمتابعة ورصد جميع وسائل الاعلام العربية، في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان). وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011 تم تعيينه قائداً لقسم 91 «الجليل» المسؤول عن الحدود الشمالية، ليحل محل العميد يوئيل ستريك. وفي العام 2012 عين قائداً لوحدة قيادة الأركان النخبوية «سيريت ميتكال» التي حازت في عهده على اسم أفضل وحدة تستخدم طرق التشغيل الجديد. وفي العام 2014 عين قائداً لكلية القيادة والأركان في الجيش الصهيوني، واختير عضواً في لجنة تيركيل التي أوكل لها مهام اعداد تقرير حول لاستنتاجات عملية اعتراض أسطول مرمرة التركي. وفي 25 أبريل/نيسان 2014 وافق وزير الامن موشيه يعلون على تعيينه رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) خلفاً لأفيص كوخافي. وبعد الحرب على غزة 2014 تمت ترقيته إلى رتبة لواء واستلم بشكل فعلي منصب قائد شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» خلفاً للواء أفيص كوخافي الذي وجهت له انتقادات حول عمله طيلة الفترة التي قاد فيها الشعبة. في العام 2020 رفض هرتسي هاليفي للمرة الثانية على التوالي العروض التي قدمها له رئيس الوزراء الاسبق بنيامين نتنياهو بإشغال منصب رئيس جهاز المخابرات (الموساد) خلفاً ليوسي كوهين الذي كان سيغادر وظيفته قريباً. وكانت تلك المرة الثانية التي يرفض فيها هاليفي العروض التي تلقاها من نتنياهو، بعد أن رفض في السابق عرض العمل كسكرتير عسكري لرئيس الوزراء، وهو المنصب الذي يحق اليه الكثير من قيادات الجيش الإسرائيلي. وقد خشي هليفي أن يخرج هذا المنصب المرتبط بالسياسة من صميم القيادة العسكرية أو يتسبب في احتكاكه مع رئيس الأركان أو رئيس الوزراء، لذلك فضل الاستمرار في المسار العسكري الواعد المنوط به في رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" وقيادة الجنوب في الجيش الإسرائيلي. وفي العام 2021 تعرض هاليفي لمواجهة حادة مع مسؤول قاعدة "حتسيريم" الجوية على مشارف مدينة بئر السبع في صحراء النقب، حيث صوب الجنود في القاعدة أسلحتهم نحو هاليفي بعد دخوله من دون إذن، وبرفقة ضباط لا يحملون بطاقات تعريف.

خلال خدمته العسكرية درس المرحلة الجامعية في الفلسفة وإدارة الأعمال وقد حصل بعدها على درجة الماجستير في إدارة الموارد الوطنية. هو متزوج وأب لأربعة أولاد، ويعيش في مستوطنة كفار ها-أورانيم في الضفة الغربية المحتلة. من المتوقع أن تنتهي ولاية رئيس هيئة الأركان العامة اللواء أفيف كوخافي، في يناير/كانون الثاني 2023. ومن المقرر أن يتولى هليفي المنصب الجديد في شباط/فبراير 2023 على ما أكدت وزارة الأمن الإسرائيلية.

رئيس الوزراء، يائير لبيد، من جانبه، رحب بقرار ترشيح هاليفي واصفا إياه بأنه "جدير وطبيعي"، وقال في بيان "أنا متأكد من أنه سيقود الجيش الإسرائيلي نحو العديد من الإنجازات المهمة."

نشأ هليفي في القدس، وينحدر من إحدى أقدم العائلات في المدينة المحتلة. والده شلومو هو نجل حاييم شالوم هاليفي (غوردين)، الذي كان ناشطاً في التنظيم العسكري الوطني وكتيبة المدافعين عن اللغة العبرية، وتسيلا هاليفي ابنة الحاخام دوف بعار هكوهين كوك، وابنة أخ الحاخام أبراهام يتسحاق هكوهين كوك. تنحدر والدته لينا من عائلة بيرينز وعائلة مزراحي تصويريف. سمي على اسم عمه هرثسي هاليفي الذي قتل في معركة القدس خلال حرب الأيام الستة 1967. هو متزوج من شارون وأب لأربعة أولاد. وبحسب بيان صادر عن مكتب غانتس فقد جرى اختيار الجنرال هاليفي بإطار عملية منظمة، ارتكزت إلى التشاور مع العديد من كبار المسؤولين، بما في ذلك رؤساء الوزراء السابقين ورئيس الوزراء الحالي ووزراء الأمن ورؤساء هيئة الأركان السابقين، بما في ذلك رئيس الأركان الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الأمن كان يعرف تمام المعرفة على مدى عقود طويلة كلا المرشحين النهائيين لشغل هذا المنصب، بطبيعة عمله في الميدان نفسه. وبالتالي فقد توصل وزير الأمن إلى قراره بأن اللواء هليفي هو الضابط الأنسب من حيث الخبرة العملية الثرية التي يتمتع بها في مختلف ساحات العمل، وكذلك من حيث قدراته القيادية ونهجه في مختلف القضايا العسكرية، التي أثبتتها طوال سنوات خدمته في الميدان وفي المقر الرئيس. كما تحدث وزير الأمن مع المرشح الآخر لمنصب رئيس هيئة الأركان، اللواء إيال زمير. وفي الوقت نفسه أخبر غانتس زمير أنه يعتبره مرشحاً ممتازاً وجديراً وأهلاً لمنصب رئيس الأركان، وكذلك لمنصب كبير آخر في المؤسسة الأمنية، وشكره على نهجه المحترم ومساهمته الكبيرة في أمن إسرائيل خلال عقود خدمته حتى الآن. وشدد غانتس على مسامح زمير بأنه متأكد من أنه سيواصل المساهمة من أجل دولة إسرائيل.

الجدير بالذكر أن رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو كان يفضل تعيين المرشح الثاني زامير، وسبق له أن طلب من غانتس عدم تعيين رئيس أركان في الفترة الانتقالية، في حين لم يتورع هو عن القيام بخطوة مماثلة في السابق.

من المواصفات التي نسبت للسيرة العسكرية لهليفي أنه شخص «منضبط وإبداعي ومصمم ومنفذ». ومن أبرز المحطات التي سلطت الضوء مبكراً على مستقبله في قيادة الجيش، ولا تزال حاضرة في المشهد الإعلامي الإسرائيلي، وصف صحيفة «نيويورك تايمز» عام 2013 بأنه «رئيس مستقبلي لأركان الجيش الإسرائيلي»، ونقلت عنه قوله إن «السلام هو زمن الاستعداد للحرب»، وهي العبارة التي عنونت فيه التقرير حول هليفي. لكن الأهم أنه بعد استنفاد قادة الجيش وضباطه «إبداعاتهم» المزعومة التي لم تتجح على أرض الواقع في إحداث تغيير جذري في البيئتين الاستراتيجية والعملياتية لإسرائيل، لم يظهر حتى الآن في مواقف هليفي ومفاهيمه العملياتية أي جديد نوعي. وهو أقر، بحسب «نيويورك تايمز» في عام 2013، أنه إزاء لبنان " لا أعتقد أنه يوجد حرب أو عملية يمكن أن تحل المشكلة. الموضوع الأكثر أهمية هو كيف تُنتج فجوة (زمنية) أكبر بين الحروب" مضيفاً أن إسرائيل «مستعدة لدفع ثمن من أجل حرب حاسمة وقوية من شأنها أن تخلق فجوة (زمنية) كبيرة قدر الإمكان حتى المرة المقبلة»

من أبرز مفاهيمه العملياتية، أيضاً، أنه في الحروب والعمليات العسكرية، «الأقل أهمية هو مقدار أراضي العدو التي نحتفظ بها. والأهم هو عدد النشطاء الإرهابيين الذين تقضي عليهم والبنية التحتية للمنظمات التي تهاجمها»، مع الإشارة إلى أن هذا المفهوم نضج لديه بعد سلسلة معارك بين الجيش الإسرائيلي وقطاع غزة. ويعتمد هذا المفهوم العملي على الدمج بين عدة عوامل، «المعلومات الاستخباراتية الدقيقة؛ بنك أهداف يتم جمعه بشق الأنفس في الوقت الحقيقي والروتيني؛ مصدر نار - جوي أو بري أو بحري؛ الدخول البري - إدخال قوة قليلة فقط في الأماكن التي يكون لها تأثير، مع غطاء نيران قوية وإقامة قصيرة في الميدان».

الملاحظة التأسيسية في فهم العقل الاستراتيجي الذي يهيمن على المؤسسة العسكرية وقادتها وضباطها، ومن ضمنهم هليفي وسلفه، أنهم من الجيل الذي لم يشهد انتصارات إسرائيل العسكرية الخاطفة في العقود الثلاثة الأولى. وإنما تبلور مفهومهم حول محدودية قوة إسرائيل في سياق مواجهة المقاومة في لبنان وفلسطين. إذ إنه تجند في الجيش عام 1985، في حين أن سلفه كوخافي تجند عام 1982. وهو معطى ينطوي على رسالة

مفادها أن أجيال القادة والضباط التي يتوالون على المناصب مسكونون بهاجس الهزائم والفشل، وبحقيقة أن جيش إسرائيل لم يعد قادراً على تحقيق ما يطمح له الجمهور الإسرائيلي بخوض حروب صاعقة وحاسمة مع أقل الخسائر وفي أقصر وقت.

على مستوى التحديات، يواجه هليفي تهديدات استراتيجية متنوعة ومتفاوتة، تبدأ من إيران النووية والعسكرية المتطورة، وصولاً إلى فلسطيني 48، مروراً بلبنان وغزة وسوريا والعراق واليمن. ولا يبدو أن تبدل شخصية رئيس الأركان ستغير مقاربة المؤسسة العسكرية لهذه التهديدات، خصوصاً أن هليفي تولى منصب نائب رئيس الأركان ويشرف على خطط بناء القوة وهو جزء من قيادة الجيش التي واكبت كل التطورات الإقليمية والعسكرية الماضية والجارية.

في المقابل يقول الصحافي الإسرائيلي ألون بن دافيد، إن وزير الأمن الإسرائيلي غانتس قرر تعيين هيرتسي هاليفي رئيساً لأركان جيش العدو خلفاً لكوخافي. وفي منتصف يوليو/تموز الماضي، أعلن غانتس أن منصب رئاسة الأركان الثالثة والعشرين سيكون من نصيب اللواء هرتسي هاليفي أو اللواء إيال زمير، بعد أن قلص الوزير قائمة المرشحين لرئاسة الأركان من ثلاثة إلى اثنين، وذلك بحسب موقع "آي 24 نيوز" الإسرائيلي. وبحسب المصادر فإن غانتس "توصل.. إلى أن هاليفي هو الضابط الأنسب من حيث خبرته العملية الواسعة في مجموعة متنوعة من مساح العمليات، وقدرته القيادية، ومواقفه من مختلف القضايا العسكرية". وتأتي الأنباء المستحدثة عن تعيين رئيس أركان جديد للجيش الإسرائيلي، على الرغم من حالة الجدل المصاحبة لمسألة التعيين، حيث سبق أن طلب رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، الذي يتزعم المعارضة حالياً، من وزير الأمن الإسرائيلي عدم الإقدام على تعيين رئيس أركان جديد للجيش خلال الفترة الحالية، وارجاء ذلك إلى ما بعد انتخابات الكنيست الخامس والعشرين في تاريخ دولة الاحتلال، والمقرر إجراؤها في أول نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

على مستوى غزة، يرى هليفي أنه لا يوجد حلٌّ نهائي للوضع في قطاع غزة، ويعارض التحسينات الاقتصادية للقطاع بهدف المحافظة على الهدوء، إذ زعم في عام 2019 أن مشاريع التنمية الاقتصادية في قطاع غزة - الذي يعاني من أوضاع اقتصادية متردّبة للغاية من جرّاء الحصار - قد تؤدي إلى "تعزيز الإرهاب وزيادته".

كما يرى أنّ التعامل مع غزة قائم على مبدأ أنّه "كلما عزّز الغزيون من قدراتهم العسكرية، سيتعيّن علينا ممارسة قوة أكبر لنعيد غزة مجدداً إلى الوراء."

على مستوى لبنان: عندما تولى هليفي شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وضع الساحة اللبنانية في رأس أولويات عمله، إذ رأى أنّ استقرار النظام في سوريا أدّى إلى عودة تركيز "حزب الله" على العمل داخل لبنان وزيادة قدراته العسكرية الموجهة ضد "إسرائيل" وتطويرها، ما فرض تحدياً كبيراً على "الجيش" الإسرائيلي، وهو يرى أنّ مشروع الصواريخ الدقيقة الذي عمل الحزب على امتلاكه يمثّل مصدر التهديد الرئيسي في لبنان "الذي قد يأتي الشر منه"، بحسب وصفه، كما يرى أنّ الحزب في السنوات الأخيرة باتت لديه قدرة عالية على استخلاص العبر وتطوير القدرات، على الرغم من السياسة الإسرائيلية التي تسمى "المعركة بين الحروب".

تنبّه هليفي إلى خطر تشكّل جبهات موحدة بين المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وإمكانية اندلاع حرب متعددة الجبهات، وقد حاول إثارة الإحباط لدى المقاومتين الفلسطينية واللبنانية من إمكانية تحقق هذا الأمر، إذ ادّعى مراراً وتكراراً أنّ حركة "حماس" ستتنضمّ إلى الحرب في حال اندلاع المواجهة مع لبنان، من خلال إطلاقها صواريخ من قطاع غزة تجاه "إسرائيل"، فيما لن يفعل "حزب الله" ذلك، حتى لو ضغطت عليه إيران. ومن آرائه انه في حال ضعف تنظيم "داعش" في سوريا فإن إيران وحزب الله سيتمتعان بالتفوق هناك. ونقلت صحيفة هآرتس عنه قوله ان هذا غير جيد بالنسبة لإسرائيل، وهو بدا متفائلاً حيال تطوير العلاقات بين "إسرائيل" وبين دول مثل السعودية والامارات قائلاً توجد دول تربطنا بها مصالح مشتركة وهذا يمثل فرصة كبيرة أمام إسرائيل للأعوام المقبلة....

وبحسب محرر الشؤون العسكرية والأمنية في "يديعوت أحرونوت" رون بن يشاي، فإن اختيار هليفي جاء لكونه يؤمن بعقيدة ربط وبناء قوة قتالية متعددة الأبعاد بالوقت نفسه. وهذه العقيدة بدأ تطبيقها في عهد بني غانتس، ثم غادي أيزنكوت، وقامت أساساً على إلغاء العمل المنفرد لأذرع ومكونات الجيش الإسرائيلي، وربطها كلها في منظومة عمل متداخلة وبأعلى درجات التنسيق، دون الفصل بين مهام أي منها. ولفت بن يشاي إلى أن من يريد معرفة العقيدة العسكرية لهليفي عليه أن يطالع دراسة نشرها الأخير قبل عامين في المجلة المهنية للجيش "بين هكتافيم" (بين الأقطاب)، تحت عنوان "الدفاع متعدد الأبعاد". وفي المقال المذكور شرح هليفي أنه ينبغي في مواجهة "جيوش الإرهاب"، بحسب تعبيره، الاهتمام على نحو خاص بالبعد الدفاعي،

ذلك أن أهمية المعارك الدفاعية ازدادت في ظل حقيقة أن "المكاسب الهجومية للعدو في أراضينا، والتي يتم استغلالها في كي الوعي، تقزم إنجازاتنا الهجومية". وتعبير "جيوش الإرهاب"، هو التعبير الذي بات كيان الاحتلال يستخدمه في خطابه السياسي والدبلوماسي في العامين الأخيرين للإشارة لتنظيمات المقاومة، في محاولة منه لنزع أي أجندة تحرير أو مقاومة عن هذه الفصائل والتنظيمات. وبحسب بن يشاي، فإن نظرية هرتسي هليفي تدعو إلى تعزيز الدفاع في الجو والبحر والبر، فوق الأرض وتحت الأرض، كي "نطلق هجومنا، ليس لاضطرارنا لذلك ودفعا للهجوم تحت ضغط أو رداً على (جيوش الإرهاب) والإيرانيين، وإنما نشن هجومنا وفق التوقيت الذي نختاره وبالشكل الذي يفاجئ العدو". ويكشف بن يشاي أن المهمة الرئيسية التي سيكون على رئيس الأركان الجديد القيام بها هي إعداد الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة ضد "حزب الله"، والأكثر دقة القول هو ضمان وجود توازن صحيح بين الضربات التي ستنتزل بعناصر "حزب الله" وسرعة ودرجة القوة والفتك الملازمة للمناورة البرية من كل الاتجاهات، التي ستنفذها القوات البرية. ولذلك فإن التحدي الذي يواجه هرتسي هليفي هو تجهيز القوات البرية وقوات المدرعات والمدفعية لوضع يمكنها فيه تحقيق حسم واضح وسريع على الأرض، لتقليل الفترة الزمنية التي تكون فيها الجبهة الداخلية الإسرائيلية تحت القصف الصاروخي، وذلك بموازاة محاولة منع وإحباط أي إنجاز عسكري لـ"حزب الله"، بما في ذلك محاولته اختراق الحدود الإسرائيلية واجتيازها.

من ناحية أخرى يرى الكاتب أن حرب وراثة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والتصعيد المتعاطم في الضفة الغربية في ظل عدم قدرة إسرائيل على احتواء ما يحدث فيها، خلافاً لقطاع غزة، يجعلان الضفة الغربية تحدياً خطيراً سيضطر هليفي لمواجهته، خصوصاً مع تحول الضفة إلى "بركان متلملل" من شأنه أن ينفجر في أي لحظة، وهو ما سيضع هليفي أمام مهمة ضمان الأمن داخل إسرائيل والدفاع عنها، وتأمين حياة المستوطنين الذين يعيشون في مستوطنات داخل الضفة الغربية المحتلة.

الجدير بالذكر، بحسب الكاتب بن يشاي، أن الملف الإيراني ككل يأتي في المرتبة الثالثة من حيث أولويات رئيس الأركان الجديد، على الرغم من أن إسرائيل وساستها يبرزون الملف الإيراني باعتباره "تهديداً وجودياً". وبحسب بن يشاي، سيكون هليفي هو الذي سيقدر ويختار أياً من الخيارات العسكرية الهجومية التي سيعرضها الجيش أمام المستوى السياسي، وهو الذي سيحدد شكل هذا الخيار، وأي الأذرع التي ستكون

ضالعة في تنفيذه، في حال قررت إيران، خلال ولايته، الاتجاه نحو بناء سلاح نووي على حد زعمه . كما سترتب عليه تأمين وبناء تعاون إقليمي، تحت قيادة المنطقة الوسطى للجيش الأميركي، لتعزيز حماية إسرائيل وأمنها ودول المنطقة ضد نشاطات وعمليات الحرس الثوري الإيراني وحلفاء إيران في المنطقة، سعياً لتحقيق العقيدة الأمنية بإتاحة التوقيت المناسب لإسرائيل لشن هجومها في الوقت الذي تختاره هي، ولا تكون مضطرة للعمل وفق ما يفرضه الطرف الإيراني عليها.

أخيراً، سيكون على هاليفي، بحسب بن يشاي، استعادة ثقة الجمهور والساسة الإسرائيليين بقدرات الأذرع البرية للجيش الإسرائيلي.

5 - التحديات الخمسة:

نشرت صحيفة ידיعوت أحرونوت العبرية تقريراً عن جملة التحديات الأمنية التي سيواجهها رئيس أركان الجيش الاحتلال الجديد "هرتسي هاليفي"، الذي سيخلف "أيف كوخافي" أوائل العام المقبل. وقالت الصحيفة: إنَّ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجديد سيكون مطالباً على الفور بالتوقيع على الخطة الجديدة التي تصيغها القوات الجوية وشعبة المخابرات لمهاجمة المنشآت النووية في إيران وهو خيار بات أكثر واقعية ومثل هذه الخطة ستكلف الجيش مئات ملايين الشواكل على أبعد تقدير". وأضافت: أن "هاليفي يستلم منصبه بعد أشهر قليلة في ذروة أزمة سياسية لا تنتهي أبداً، سواء مع حكومة جديدة في السيناريو الأكثر تفاؤلاً، تبدأ ولايتها في فبراير/شباط أو مارس/آذار المقبل، أو العودة مجدداً إلى انتخابات مبكرة سادسة، ما يعني خسارة واضحة لسنته الأولى في منصبه بانتظار استقرار الحكومة المقبلة". وأكدت أن التحدي الأكبر الذي سيواجه هاليفي هو حالة الانقسام المتفشية في المجتمع الإسرائيلي، فضلاً عن أزمة شعبة القوى البشرية في الجيش، مع استمرار تخلي الجنود عن الوحدات القتالية. ورصدت الصحيفة التحديات الأمنية التي ستواجه هرتسي هاليفي عندما يستلم المهام رسمياً وهي على النحو التالي: أولاً: إعداد الجيش الإسرائيلي للحرب ضد حزب الله، خاصة تجهيز القوات البرية. ثانياً: الضفة الغربية، التي باتت تشبه بركانا قد ينفجر في وجه الجيش والمستوطنين في أي وقت. ثالثاً: إيران، ويتوقع أن يقرر هاليفي أي الخيارات الهجومية التي سيعدها الجيش

إذا قررت إيران تحقيق "اختراق" للسلاح النووي. رابعاً: تعزيز التعاون الإقليمي بقيادة القيادة المركزية الأمريكية. خامساً: استعادة ثقة الجمهور والسياسيين بقدرات القوات البرية.

6 - الإخفاق حاصل فما هو حجمه؟

اعتبر القائد السابق للعمليات الحربية اسحاق بريك أن الضباط المسؤولين كانوا يحلقون مع الغيوم خلال الأعوام السابقة، ولم تطأ أرجلهم أرض الواقع. لقد بنوا لأنفسهم قصراً من جليد، كالواقع الافتراضي الذي سيذوب بفعل نار القذائف التي ستتهال على الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

يوجد لدى إسرائيل اليوم جيش للحياة اليومية، وليس لديها جيش للحرب المتعددة الجبهات الآتية من التهديد الإيراني وأذرعها. سيطلقون في كل يوم أكثر من 3000 صاروخ في اتجاه الجبهة الداخلية الإسرائيلية، بالإضافة إلى مئات المسيّرات، كما سيقومون بتدمير 150 موقعاً، بالإضافة إلى عشرات آلاف "المخربين" الذين سيقاقلون داخل حدود إسرائيل: الضفة الغربية وداخل إسرائيل ذاتها.

ورأى بريك أن هذا الوضع لم تكن نشهده قط. وإذا لم يغيّر رئيس هيئة الأركان الجديد طريقة عمل من سبقوه كلياً، ويتوقف عن التحليق في الواقع الافتراضي، ويبدأ بمعالجة جذرية في الوحدات المقاتلة وجاهزيتها، ومن ضمنها تغيير الثقافة التنظيمية كلياً، فسيكون له شرف الانضمام إلى فشل من سبقوه. لا يوجد من يدافع عن البلدات في الشمال أمام آلاف الصواريخ والقذائف التي ستسقط فيها كل يوم. في الوقت ذاته، يمكن أن يحاول حزب الله عبور الحدود بأعداد كبيرة. الجيش غير جاهز لهذه المعركة، لذلك، يجب تحضير سكان البلدات في شمال البلاد للدفاع عن أنفسهم ما هي المواضيع التي يجب على رئيس هيئة الأركان الجديد التعامل معها ومنحها الأولوية والدفع بها قدماً بسرعة؟ الإمداد اللوجستي والترميم لن يعمل بشكل كامل في المعركة المقبلة المتعددة الجبهات، وهو ما سيوقف الجيش خلال يوم، أو يومين في الحد الأقصى.

في الأعوام السابقة، تجمعت في الجيش الآلاف من حافلات "ريو" القديمة، وعمرها 60 عاماً، وهي غير صالحة لنقل المعدات العسكرية في الحرب. الجيش اختار الخصخصة وتوجه إلى الشركات المدنية، ومن المفترض أن تنقل هذه الشركات الدبابات والمركبات المدرعة، وأدوات هندسية تقنية، ووقوداً، وذخيرة، وغذاء، ومعدات، وقطع غيار، ومياهها، وخزانات للتبديل، وكاراجات لتصليح الثقوب، ومركبات لتفعيلها خلال الحرب،

وأموراً أخرى. لدى هذه الشركات نقص في الحافلات ومعدات أخرى؛ لديها نقص بالآلاف في أعداد سائقي الحافلات وناقلات الدبابات. والعدد القليل الموجود أصلاً هم عمال عرب يعملون في هذه الشركات، ولن يحضروا إلى العمل في الحرب القادمة، كما لم يتواجدوا خلال عملية "حارس الأسوار"، لأن أصدقاءهم لن يسمحوا لهم بذلك. انعدام المسؤولية لدى المستوى العسكري موجود بمستويات عالية جداً. هذا المستوى العسكري يعرف الوضع الصعب هذا، ويختار الوقوف جانباً وعدم التصرف للخروج من هذا الوحل. وكما يُقال: أنا ومن بعدي الطوفان. لذلك لا بد من إقامة حرس قومي: فالمواجهات التي ستندلع خلال الحرب المقبلة، سيشارك فيها عرب "متطرفون" وبدو. أعدادهم ستزيد بالعشرات عما حدث خلال حملة "حارس الأسوار"، وهناك خطورة حقيقية على السكان والأماكن. لديهم الآن السلاح والذخيرة التي سُرقت، أغلب الظن من قواعد الجيش، أو تم تهريبها من الحدود. لا قدرة لدى الشرطة وحرس الحدود على التعامل مع هذا الوضع وحدهما، لذلك، يجب تقوية "الحرس القومي" الذي تم إنشاؤه. وظيفته ستكون حراسة الشوارع وبيوت المواطنين والأماكن والحركة في المحاور. والمطلوب أيضاً معالجة مشاكل الدفاع في البلديات الحدودية: لا يوجد من يدافع عن البلديات في الشمال أمام آلاف الصواريخ والقذائف التي ستسقط فيها كل يوم. في الوقت ذاته، يمكن أن يحاول حزب الله عبور الحدود بأعداد كبيرة. الجيش غير جاهز لهذه المعركة، لذلك، يجب تحضير سكان البلديات في شمال البلاد للدفاع عن أنفسهم. تحضير الجبهة الداخلية (المدنية) للحرب: وهنا يجب توضيح التهديد للجبهة الداخلية وتحضيرها للحرب. الجبهة الداخلية ستكون الساحة المركزية في الحرب المتعددة الجبهات، إلا إن الجيش يتعامل معها كزائدة لا حاجة إليها. فهذه الجبهة التي يعيش فيها 10 ملايين من السكان، لم يتم تجهيزها للحرب الأصعب منذ "حرب الاستقلال (1948)". وللدفاع عن الجبهة الداخلية في الحرب المقبلة، يجب التزود بأدوات قتالية جديدة: صواريخ أرض - أرض؛ منظومات ليزر ضد القذائف، وضد الصواريخ المضادة للدبابات، وتجهيزات أخرى. هذه الأمور ستشكل إضافة تتكامل مع الطائرات ضد المسيرات والصواريخ والقذائف. حان الوقت لنفهم أنه في الحرب المتعددة الجبهات المقبلة، لن يكون لدى سلاح الجو قدرة على الوقوف وحيداً مقابل التهديد المتعدد من إيران وأذرعها. وعلى الرغم من ذلك، فإن أغلبية أموال ميزانية التزود بالأسلحة تذهب لشراء طائرات، وتقريباً لا تزود البر بالأسلحة القتالية التي ذكرتها سابقاً.

يضيف بريك: لقد فقدنا القدرة على القتال المتعدد الأذرع، وتحولنا إلى جيش ذي بُعد واحد لسلاح الجو، من دون قدرة على الاستجابة للتهديد الوجودي في الحرب المقبلة بسبب ضيق التفكير وجمود رؤية المستوى العسكري الكبير. سلاح البر أصغر من أن يؤدي مهماته في الحرب، فالاحتياط غير مجهز للحرب، وقدرة الجيش الآن بالكاد تكفي للتعامل مع جبهة ونصف جبهة، وليس مع خمس جبهات مصحوبة بإطلاق آلاف الصواريخ والقذائف كل يوم. كذلك يجب تقوية سلاح البر فوراً، وإخراجه من حالة الركود، وترميم حالة القتال المتعدد الأذرع. في الأعوام الأخيرة، تم تقليص سلاح البر، ولا قدرة لديه على الاستجابة في حرب متعددة الجبهات أمام خمس جبهات في الوقت ذاته: لبنان، وسوريا، وغزة، وانفجار في الضفة الغربية، وكذلك المواجهات في الجبهة الداخلية. وليس هذا فقط، بل المطلوب علاج جذري في مجال القوى البشرية داخل الجيش الأساسي، وتغيير النموذج الشاب الذي تم إدخاله إلى الجيش في فترة ولاية غادي أيزنكوت الذي سبّب، حتى اللحظة، أضراراً قياسية في النوعية القتالية داخل الجيش الأساسي. والدليل أن الضباط الجيدين، في أغليبتهم، يهربون وغير مستعدين لتوقيع خدمة طويلة ثابتة، بل يتركون الخدمة في الجيش، ليحلّ مكانهم المتوسطون وما دونهم.

بالإضافة إلى هذا كله، يجب المعالجة الجذرية للثقافة التنظيمية والثقافة الإدارية والقيادية المعطوبة داخل الجيش، لأنه لا يمكن بناء جيش نصر على أساساته المائلة. وكيف يتم التعبير عنها؟ بعدم انضباط، وعدم وضوح الأوامر، وعدم وجود رقابة ومتابعة، وعدم معالجة وتصويب للانتقادات، وعدم استخلاص العبر وتطبيقها، وأبحاث غير موثوق بها، ومعالجة طفيفة، وطمس حقائق وعدم قول الحقيقة، وعدم وجود استمرارية وتواصلية في بناء قوة الجيش، كل ضابط جديد يحاول اكتشاف الدوالب من جديد، عدم التزام بالتعليمات، عدم وجود روتين صحي داخل الوحدات، ومقاييس متدنية من دون محددات واضحة، وأمور أخرى.

7 - خاتمة:

يعتبر رئيس الأركان العامة الضابط النشط الوحيد الحاصل على أعلى رتبة في جيش العدو وهي رتبة "راف ألوف" اي عماد. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة حدث أثناء حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 عندما استقال رئيس الأركان العامة السابق حاييم بارليف، الذي كان عضواً في مجلس الوزراء عند اندلاع الحرب وأثناء

الحرب ليتولى منصب رئيس القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي. وخلال تلك الفترة حصل دافيد إيعيزر على الرتبة نفسها. تقابل رتبة رئيس الأركان العامة "راف الوف" رتبة الفريق أو رتبة المشير أو رتبة العماد في جيوش بعض الدول العربية.

يتم تعريف مكانة رئيس الأركان العامة في القانون العسكري الإسرائيلي لعام 1976، في الفقرة التالية:

رتبة القيادة العليا في الجيش الإسرائيلي هي رتبة رئيس الأركان العامة.

يوضع رئيس الأركان العامة تحت سلطة الحكومة ويخضع لوزير الدفاع.

يتم تعيين رئيس الأركان العامة من قبل الحكومة بناءً على توصية وزير الدفاع.

يتم تعيين رئيس الأركان العامة رسمياً مرة واحدة كل ثلاث سنوات وغالباً ما تمتد الحكومة المدة إلى أربع سنوات قد تصل في بعض المناسبات إلى خمس سنوات. يشغل راف ألوف أليف كوخافي منصب رئيس الأركان العامة منذ 15 يناير 2019.

يستمد منصب رئيس الأركان العامة أهميته من أهمية الجيش الإسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي. ومع إعلان كل رئيس هيئة أركان جديد يغطي العديد من الصحف مثل صحفية يديعوت احرونوت وإسرائيل هايوم الخبر وغالباً ما يقوم المواطنون الإسرائيليون بتعليق هذه الصور في المنازل والمتاجر. وغالباً ما يشترك رؤساء الأركان السابقون في الحياة السياسية بشكل عام أو في عالم الأعمال والاقتصاد بشكل خاص.

شغل رئيسان للأركان العامة (إسحاق رابين وإيهود باراك) رئاسة وزراء إسرائيل في حين شغل تسعة آخرون (يغائيل يادين، موشيه ديان، تسفي تسور، حاييم بارليف، مردخاي غور، رافائيل إيتان، أمنون ليبكين شاحاك، شأوول موفاز وموشيه يعالون) مقاعد في الكنيست. من بين هؤلاء لم يتم تعيين سوى تسور في مجلس الوزراء. وشغل خمسة من رؤساء الأركان العامة السابقين (ديان ورابين وباراك وموفاز ويعالون) منصب وزير الدفاع، الذي يُعتبر على نطاق واسع أنه أقوى منصب وزارتي في الكيان والرئيس المدني المباشر لرئيس الأركان. من بين هؤلاء موفاز هو الوحيد الذي شغل منصب وزير الدفاع وشغل موشيه ديان منصب وزير الخارجية. وبعد فترة وجيزة من إقالته، أصبح دان حالوتس، رئيس أركان حرب عام 2006 الفاشلة المدير التنفيذي لمستورد مرموق للسيارات.